

النظرية النسوية وبلورة الفكر الجندري في التنمية

Feminist theory and the crystallization of gender thought in development

شاوي رنده *، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، جامعة سطيف2، ra.chaoui@univ-setif2.dzالرزقي كتاف، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، جامعة سطيف2، r.kettaf@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2022/6/2

تاريخ القبول: 2022/4/9

تاريخ الاستلام: 2021/10/2

ملخص:

إن اعتماد فكرة النوع الاجتماعي كمقاربة لصياغة وتحليل الاستراتيجيات التنموية، ظهر كنتيجة فرضتها النظرية النسوية بعد وقوفها على ما تعانيه النساء من تقزيم لمكانتهن وتميش لأدوارهن في الحياة العامة. فنادت بالمساواة بين الجنسين في توزيع فرص التنمية، شريطة أن تكون بعيدة عن التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين المؤسس على مفاهيم خاطئة حول إمكانات كل منهما في المجتمع. وبذلك يعتبر الفكر الجندري السباق لطرح ومعالجة قضايا المرأة والتنمية خارج الأطر النمطية، تم على إثرها إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين ضمن أجندة التنمية. ما ساهم في تفعيل ادوار المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.

الكلمات المفتاحية: النظرية النسوية؛ الجندر؛ التحليل الجندري؛ التنمية.

تصنيف JEL : J16، O19، O21.

Abstract:

The adoption of the idea of social gender as an approach to the formulation and analysis of development strategies has emerged as a result imposed by the feminist theory. This latter relied on the extent of women suffer from the undermining and marginalization of their roles in public life. Moreover, it advocate dgender equality in the distribution of development opportunities, provided that this equality is far from the traditional division of gender roles based on misconceptions about their respective potential in society.

Therefore, gender thought is thus considered the first to raise and address women and development issues outside of stereotypical frameworks. Consequently, the principle of gender equality has been incorporated into the development agenda. This has contributed to the activation of women's roles and participation in public life.

Keywords: development; feminist theory; gender ; gender analysis.

Jel Classification Codes J16, O19, O21.

. مقدمة:

إنّ إدماج مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) كمدخل للتنمية، جاء للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية وتقسيم العمل قائم على صورة نمطية مسطرة مسبقا في إطار السياق السوسيوثقافي للمجتمع. ويشير إلى اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها محصلة للممارسات الاجتماعية، وليست نتاجاً لفوارق بيولوجية حيث تعود جذور الجندر والتنمية إلى منتصف السبعينات بمعهد دراسات التنمية Institute of Development Studies بجامعة U.K Sussex بمجموعات المساواة بين الجنسين اهتمت بتبعية النساء ضمن عملية التنمية على أساس موضوع الأفضلية من العلاقات بين الرجال والنساء في إطار البحث بمسألة التقسيم الجندري، فبينما يميل إلى تقبل تقسيم العمل كمتخصص للمهام بين النساء والرجال أين أصبحوا معتمدين على بعضهم البعض وفق مبدأ التكامل في الأدوار ما يدفع إلى التغير في تخصص المهام. لذلك أصبح لزاما الإقرار بالجندر كجزء من خطط واستراتيجيات التنمية.

ومن هذا المنطلق تبلورت النظرية النسوية Feminist theory التي ساهمت في توجيه النظر إلى الجندر أو النوع الاجتماعي من زاوية اللامساواة الاجتماعية في مساعيها لإشراك المرأة في العمليات التنموية بعيدا عن نموذج المعادلة القائلة بـ "أن مكسب النساء يعني خسارة الرجال" كما يعتقد البعض. بل كان همّها إزالة التفاوت جنسيا وطبقيا في توزيع الأدوار الذي كان يقوم أساسا على تصوّرات ونظم القيم السوسيوثقافية السائدة عن كل واحد منهما.

بناءا عليه، حاولنا طرح الإشكالية لمعالجتها في ضوء المقاربات الجندرية بعد أن اختزلناها في التساؤل التالي: إلى أي مدى تمكّنت النظرية النسوية من إدماج و تجسيد مقارنة النوع الاجتماعي في التنمية؟ وإلى أيّ مدى ساهمت في تفعيل الدور التنموي؟ وما هي ابرز التحديات التي واجهتها؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ، ارتأينا هيكلية الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية كما يلي :

– مفهوم النظرية النسوية واتجاهاتها

– مدخل مفاهيمي لاستنطاق مصطلح الجندر

– النسوية وإستراتيجية التنمية في ضوء المقاربة الجندرية

خلصنا على إثرها إلى الخروج بجملة من النتائج قادتنا إلى تقديم عدة توصيات ومقترحات

2. مفهوم النظرية النسوية واتجاهاتها

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على النظريات النسوية، بدء من المفهوم إلى الاتجاهات التي شهدتها هذه النظريات عبر مسيرة تطوّرها.

1.2 مفهوم النسوية:

النسوية: حظيت هذه الكلمة بالكثير من التعريفات، اختلفت وتعددت حسب مذاهب واتجاهات الرواد والمهتمين بالبحث في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي والتنمية. أهمها ما ورد في معجم أكسفورد كونه تعريفا محايدا حيث تشير النسوية وفقه إلى أنّها: "

الاعتراف بأن للمرأة حقوقاً وفُرصاً مساوية للرجل في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية" (محمد البتاتوني وأمين مرعي، د.س، ص 03).

في حين تعتبرها النسوية الكندية الشهيرة "لويز توبان": "عملية انتزاع وعي فردي بدايةً ثم جمعي، متبوع بثورة ضد موازين القوى الجنسية والتمهيش الكامل للنساء في لحظات تاريخية محددة" (السيد حنفي عوض، 2013، ص 76). والملاحظ على هذا التعريف أنه بعيد كل البعد عن التعريف القاموسي، وهذا ليس بالغريب إذا أخذنا بعين الاعتبار أن صاحبه تُعدُّ إحدى أبرز قائدات الحركة النسوية في العالم.

كما نلاحظ أن التعريف العام للنسوية (Feminism) يشير إلى الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم شؤونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته. خاصة وأنها حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية والتاريخية ما جعلها تحظى بتأييد في شتى أنحاء العالم ودعم لأهدافها. ويمكن تقييم مدى فعاليتها بالاستناد إلى الخطاب النسوي ومدى تفعيله في التفكير على مستوى الحياة اليومية، ما جعل أبرز التحديات التي واجهت الباحثات النسويات تعريف النسوية داخل الأسوار الأكاديمية وتحديد مفاهيمه المستخدمة. (علياء شكري وآخرون، د.س، ص 05)

وقد وقع اختيارنا على هذه التعريفات بوجه الخصوص لاعتقادنا أنها الأكثر توافقاً مع الموضوع الذي تناوله إشكالية هذه الدراسة.

2.2 اتجاهات النظرية النسوية

تطورت الفكرة – وكذلك الحركة – النسوية منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الآن تطوراً كبيراً، وتطورت مدارسها فأصبحت لها عدة اتجاهات أبرزها:

1.2.2 اتجاه النسوية الليبرالية (الفردية)

تعد النسوية الليبرالية مصطلحاً غير طبع لأنه يشمل مجموعة كبيرة من الآراء غير متوافقة في مجملها، إلا أنه يمكن القول أن نسويات هذا الاتجاه يسعين لتحقيق مجتمع يقوم على المساواة ويحترم حق كل فرد في توظيف إمكانياته وطاقاته. تقودنا القراءة الكرونولوجية للاتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي إلى أنه أقدم الاتجاهات النسوية تاريخياً، فقد أخذ الحيز الأكبر لمناقشة جدية المرأة سواء في ارتباطها بالأسرة أو في تحررها من الأسرة تماماً.

يقوم هذا الاتجاه على فرضية بسيطة مفادها أن جميع الناس قد خلقوا متساوين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس. تمتد جذور المبادئ الليبرالية إلى الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر والتي عرفت بحركة التنوير، ظهرت من خلال تعاون ستيوارت مل وهربرت تايلور. لذلك نجد أنه يتبنّى المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالإيمان بالعقلانية وبمبدأ الحقوق الطبيعية، هذه الأخيرة تفيد بأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة. إضافة إلى الإيمان بالتعليم كوسيلة لتغيير وتحويل المجتمع. وبالتالي، فما دام الرجال والنساء متمثلان من حيث طبيعة الوجود فلا بد لحقوق الرجال أن تمتد لتشمل النساء أيضاً.

في هذا الصدد، برز دور الاتجاه النسوي الفردي في المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية في إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيداً من الحرية والديمقراطية، ما جعله يحقق تقدماً ملموساً خلال القرن التاسع عشر خاصة في المسائل المتعلقة بحق التعليم وقوانين الطلاق وحق رعاية الأطفال في العديد من مجتمعات أوروبا وأميركا. لتصبح بذلك المبادئ الليبرالية سلاحاً هاماً في المطالبة بحق الإناث في الانتخاب (رانيا كمال، 2020، ص 08). فالهدف الأساسي في الاتجاه النسوي الليبرالي هو المناداة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة في إطار مجتمعات تقوم على منح الذكور جميع الحقوق وحرمان الإناث من كثير من تلك الحقوق.

2.2.2 اتجاه النسوية الاشتراكية

إن الفكرة الأساسية التي تنطلق منها النسوية الاشتراكية هي الافتراض بأن الزواج البرجوازي يُعاد إنتاجه في شكل صراعات وتناقضات المجتمع البرجوازي الأكبر، لاعتقادها أن الزوجات يمثلن الطبقة المضطهدة أو حتى العبيد لتمثل السلطة الأبوية في هذه الطبقة دور أصحاب الأعمال أو الملاك. هذا التحليل يحمل في طياته ما يشير إلى فكرة عداوة الرجال للنساء والصراع فيما بينهما، مع اعتبار هذا الأخير انعكاساً لصراع أكبر حيث تشتغل النساء في سياق الرأسمالية. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار الرجال ضحايا للنظام الاستغلالي وهم بدورهم مضطهدون، فالمساواة بالرجال التي يطالب بها الليبراليون ليس لها معنى بالنسبة للاشتراكية كونها تعني مساواة مع جماعة مضطهدة بالفعل في إطار نظام اجتماعي فاسد (علياء شكري وآخرون، د.س، ص75).

دعا هذا الاتجاه إلى تبني فكرة (تنمية الوعي) لحل التناقضات الطبقيّة ونجاح الثورات الاشتراكية باعتبارها أمر حتمي في إلغاء كافة أشكال التمييز بالمجتمع. ويقصد بهذه الفكرة ضرورة وجود نظرية للمرأة تسير مع الدعوة إلى الثورة الاشتراكية، وتساعد النساء على فهم خصوصية الاضطهاد، لينعكس ذلك في صورة قيم ومفاهيم وأفكار طُبعت العلاقة بين المرأة والرجل بطابع تقليدي يصعب تغييره، يستلزم ضرورة وجود وعي نسوي يحرر طرفي العلاقة من كثير من القيم والمفاهيم والتقاليد الموروثة (علياء شكري وآخرون، د.س، ص78).

ظهرت تيارات كثيرة في قلب هذا الجدل الدائر حول أوضاع المرأة في ظل النظام البرجوازي، حيث تحاول جوليت ميتشيل في كتابها (سلطة المرأة 1971) أن تمزج بين الفروع الأساسية للمذهب النسوي تحت مظلة مفهوم واحد جامع وهذا النوع (Gender). وتقول إن قمع المرأة ينحدر في صيانتها في ظل المجتمع الطبقي ولذلك يجب تغيير وضع المرأة ووظيفتها في المجالات العامة والخاصة كي تتحقق لها الحرية الكاملة، حيث تذهب إلى أن النوع لا يتوقف على الجوانب البيولوجية، فالجنس ينبع من الخصائص التشريعية. أما النوع فمكتسب من خلال عمليات التأثير والتأثير الثقافي فالنوع منتج من منتجات الثقافة (ليلي عبد الوهاب، 1985، ص-ص 59-60).

نستخلص مما سبق أن النسوية الاشتراكية لم تعارض قضايا الاتجاه الفردي الليبرالي الخاصة بالحرية والمساواة، ولكنها اعترضت على تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعياً عن حياتهم ككائنات اجتماعية ويدركون فقط بوصفهم أفراداً مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجماعية والأفعال الاجتماعية (السيد حنفي عوض، 2013، ص11).

3.2.2 اتجاه النسوية الراديكالية

ظهرت هذه النظرية خلال الفترة ما بين نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، بعد إدراكها لمدى القهر الذي تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من للرجال. ومن هنا يمكن القول إن الاتجاه النسوي الراديكالي جاء كرد فعل تاريخي تجاه نظريات التنظيم والاتجاه نحو حركة اليسار الجديد. لا يطالب الاتجاه الراديكالي بمكانة متساوية مع الرجل للمرأة فقط، بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل إحدى الأولويات السامية، وبالتالي المطالبة بإذعان الرجل للمرأة، بل باستبعاد الرجال جميعاً من عالم النساء (خليل معن العمر، 2015، ص208). وكان من نتائج هذا ظهور الحركة النسائية الأمريكية من جديد كحركة مضادة لمناهضة السلطة الأبوية للرجال وعزلهم عن سوق العمل. كما قام صاحبات وأصحاب الاتجاهات الراديكالية المعاصرة بالنظر إلى التمييز الجنسي باعتباره أمراً موجوداً في المجتمع الأبوي (السيد حنفي عوض، 2013، ص11).

من هذا المنطلق، يمكن التمييز بين خطين فكريين في إطار النسوية الراديكالية:

أ - الخط الأول يرى أن دور المرأة التابع والضعيف ينتج من السلطة الأبوية ومن خلال التقسيم الأول للعمل الذي يخص المرأة بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وأن المرأة سوف تستمر في القيام بهذا الدور ما دامت مستمرة في إنجاب الأطفال. ومن ثم تؤكد

النسويات/النسويون الراديكاليون أن المرأة يمكن أن تتمتع بالمساواة مع الرجل، إما من خلال الثورة التكنولوجية التي تفصل ولادة الأطفال عن جسم النساء من خلال الأرحام الصناعية أو من خلال تجنب الاتصال الجنسي بالرجال.

ب - الخط الفكري الثاني ضمه هذا الاتجاه، وحظي بقبول واسع النطاق عند كل من الاشتراكيين والليبراليين فهو يعتبر أن التكوين البيولوجي للمرأة ليس عيباً في حد ذاته، وإنما بقدر ما تضيفه التقاليد والثقافة والمجتمع عليه. الأبوية تصف كل ما هو أنثوي بأنه متدن في مقابل كل ما هو ذكري، فعملية التلقيح تفوق عملية الحمل. كما أن العضو الذكري يتفوق أيضاً عنه في المرأة، ومن ثم فإن دور الأم الذي تصطبغ به المرأة -ثقافياً- يجعلها مخلوقاً متدنياً. وقد اتخذ هذا الاتجاه منطلقاً له من مقولة سيمون دي بوفوار "إن المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة" (علياء شكري وآخرون، د.س، ص83).

قامت الحركة النسائية الراديكالية بتصميم فكرتها العالمية الزائفة حول خبرة النساء ولكنها تجاهلت خصوصيات الجنس والطبقة والثقافة وتوصلت إلى مفهوم نسائي وهو أن كل النساء في العالم أياً كانت جنسيتهن أو ديانتتهن أو طبقتتهن فلديهن شئ مشترك بسبب عضويتتهن في جماعة النساء يفوق كل اختلافاتهن الأخرى.، ومعنى آخر إن تماثل وتشابه موقفهن كنساء كان أكثر أهمية من فروقهن الاقتصادية والثقافية. وقد نشأت فكرة "العالمية الزائفة" من الحاجة إلى وضع النوع كعنصر فكري شرعي ضروري إلى حد معين (علياء شكري وآخرون، د.س، ص11). حيث اهتم دعاة الاتجاه النسوي الراديكالي والثوري بنظريات وقضايا النوع والطبقة وفي إطار مناقشة العمل المتري. نظر هؤلاء إلى النسوة بالمفهوم الاقتصادي والسياسي باعتبارهن يشكلن طبقة أو نوعاً محكوماً بالعنف الواقع عليهن بالفعل أو مهددات بالعنف. وقد التمس عدد قليل من الراديكاليين موضع قهر المرأة في عدم التكافؤ البيولوجي كالاشتراكيين، بينما يراه معظمهم في البنية الاجتماعية سابقاً على وجود الرأسمالية. ومن هذا المنطلق انتقد الراديكاليون دعاة الاتجاه النسوي الماركسي بقولهم إن سلطة الرجل وهيمنته ترجع إلى النظام الرأسمالي، وأكدوا أن هذا الشكل من علاقات الهيمنة سابقة على الرأسمالية، وربما يكون مصدر جميع اتساق الهيمنة كالطبقة والعرف (خليل معن العمر، 2015، ص209).

3. مدخل مفاهيمي لاستنطاق مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر)

يعتبر مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) من أبرز المفاهيم التنموية التي لاقت رواجاً كبيراً في الآونة الأخيرة، فحظيت باهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين. خاصة في مجال العلوم الاجتماعية في محاولة منهم لتحديد وضبط مفهومه. خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه من مفهوم زبقي يتغير دلالاته وتتأثر بالسياقات الاجتماعية والثقافية من مجتمع لآخر وما ينعكس على مؤشرات التمييز بين المرأة والرجل من حيث مستوى السلوك والدور والمكانة في المجتمع.

1.3 مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر):

لقد ارتبط مصطلح "الجندر" منذ نشأته بحركات تحرير المرأة، ما جعله مصطلح خاص بالمرأة أكثر من الرجل، وهدفه الإناث أكثر من الذكور، وغايته القصوى تحقيق ما يسمونه بـ "الترعة الأنثوية" في مواجهة "المجتمع الذكوري" وهذا التنميط الاجتماعي الجديد، مرتبط بالعمولة الاجتماعية التي تريد إرساء قيم ومفاهيم اجتماعية جديدة في سياق عمولة المجتمعات البشرية (رشيد لبيض، 2013، موقع الكتروني).

من خلال هذا التعريف يمكن التفريق بين الجنس والنوع فالجنس يمكن تحديده من خلال "الجينات التي تحدد إن كان ذكر أو أنثى"، فيسهل التفريق بين الذكور والإناث من خلال الخصائص البيولوجية الطبيعية المكونة لكل واحد منها، بينما الجندر (النوع الاجتماعي) فهو "الفروقات الاجتماعية والعلاقات بين النساء والرجال والأدوار المكتسبة التي تتطور بالوقت وتختلف من ثقافة لأخرى وهذه العلاقة مبنية اجتماعياً ومكتسبة في سيرورة المجتمع، هي خاصة في محتواها وقابلة للتغير، بالتالي المجتمع هو المحدد الأول للوضعية التي يتخذها كل واحد منهما في المجتمع، وذلك بإعطاء كل جنس الدور والوظيفة الاجتماعية التي تناسبه حسب

المنظور الاجتماعي المتواجد فيه. وعليه فالمجتمع هو المحدد الأول للوضع التي يتخذها كل واحد منهما في المجتمع، وذلك بإعطاء كل جنس الدور والوظيفة الاجتماعية التي تناسبه حسب المنظور الاجتماعي المتواجد فيه (عدمان رقية، 2008، ص 08) في حين، وفي هذه الورقة البحثية فنقصد به تحقيق العدالة والإنصاف بين الرجل والمرأة من حيث الفرص وتخصيص الموارد والوصول إلى الخدمات والانتفاع من ثمار التنمية. بعيدا عن الصورة النمطية التي يتبنّاها ويفرضها النسق السوسيوثقافي بناء على الفوارق الاجتماعية والثقافية للجنسين.

وبناء على ذلك، فإن مصطلح النوع الاجتماعي يشير إلى:

أ - الأدوار المتميزة للمرأة والرجل في المجتمع والتي تعززها المكونات الحضارية، الثقافية والاجتماعية، داخل مجتمع ما.

ب - العلاقة بين المرأة والرجل في ذلك المجتمع في مكان وزمان ما، من حيث:

• توزيع الأدوار الاجتماعية لكل منهما

• القدرة في الحصول على الموارد

• إمكانية التحكم فيها

• تلبية احتياجاتهما للقيام بهذه الأدوار، وتنقسم احتياجاتهما إلى:

✓ **الاحتياجات العملية:** تتعلق بالتعليم والصحة والتغذية والحاجات الأساسية والضرورة لممارسة الحياة العامة

✓ **الاحتياجات الاستراتيجية:** تتعلق بالمكانة والدور وأهمية الفرد كمورد فاعل و عنصر شريك في التنمية

2.3 المفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي:

بعد استعراضنا لمفاهيم الجندر نجد أنه يشير إلى العديد من المفاهيم المرتبطة به والتي يمكننا الحديث عنه بمعزل عنها أبرزها:

1.2.3 المساواة بين الجنسين :

يقصد بها سهولة الوصول إلى الموارد بغض النظر عن نوع الجنس رجلا كان أو امرأة، فهي كما أشار إليها إعلان وبرنامج عمل فيينا (عام 1933) في الفقرة 18 من الجزء الأول على أنها: "تعتبر كل الحقوق الأساسية للنساء والفتيات غير قابلة للتصرف والتجزئة وتشكل الحقوق العالمية السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والإلغاء التام لكل أشكال التمييز القائمة على الجنس أهدافا ذات أولوية للمجتمع الدولي (أعمر يحياوي، 2010، ص 09)

ما معناه أو المساواة بين الجنسين تعني الإنصاف في المعاملة بين الرجل والمرأة طبقا لاحتياجاتهم الخاصة. ما يجعل المرأة والرجل في كفة واحدة من المسؤوليات والحقوق والفرص بعيدا عن نوع جنسهم خاصة وأن الهدف من المساواة بين الجنسين هو خلق تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمتعهم بكافة الحقوق والامتيازات في جميع مجالات الحياة من أجل تعزيز آليات المشاركة في التنمية وبناء المجتمع بالقضاء على كافة أشكال التمييز خاصة ضد المرأة والاعتراف بها كعنصر فاعل ويجب إشراكه في العملية التنموية.

2.2.3 عدم المساواة في العمل :

يشير مفهوم عدم المساواة في العمل إلى الفصل المهني بين الرجال والنساء والذي يتخذ طابعا عموديا في جميع المجتمعات والثقافات، حيث تميل مجالا استخدام المرأة في النطاق العام إلى التركيز على المهن الوسطى المتدنية في الترتيب المهني بعيدا عن مراكز وضع السياسات واتخاذ القرارات. كما أن المشاركة النسائية في سوق العمل اتخذت بعداً أفقياً إذ تركزت بصورة عامة في الوظائف والمهام التي تتطلب مستوى أدنى من المهارة والتنوع والتخصص.

3.2.3 التحليل الجندري للعمل:

هو أداة تحليل الفروقات بين الرجال والنساء مع مراعاة خصوصية الأنشطة والظروف والاحتياجات والوسائل التي تؤثر في تحكمهم في الموارد وكذلك وسائل الاستفادة من التنمية واتخاذ القرار (ليل الرفاعي، 2017، موقع الكتروني) يكشف التحليل الجندري الخبرات والتجارب والاحتياجات لدى النساء والرجال المختلفة لاختلاف أدوارهم ومسؤولياتهم الجندرية، فكلاهما يلعب دوراً هاماً في مجال العمل الإنتاجي والاجتماعي، في هذا السياق يتناول التحليل الجندري تلك الأدوار والأنشطة والعلاقات بين الجنسين للإجابة على الأسئلة التالية: من يعمل؟ من يملك؟... من يقرر؟... من يحصل على المكاسب والفوائد؟... ومن يتحكم بالموارد؟ ما هي العوامل المؤثرة على العلاقات في المجتمع؟ (قوانين تشريعية، ملكية، سلطة... إلخ).

إن الإجابة عن هذه الأسئلة يقودنا إلى نتيجة تقضي بضعف مساهمة النساء كون عملهن أقل ظهوراً وانتظاماً كونها تزاوّل أعمالاً أخرى تتمثل في العمل الإنجابي والبيولوجي والاجتماعي الذي يعتبر أساس بيئة المجتمع الإنساني (تكوين أسرة والسهر على رعايتها والتكفل بكامل مستلزماتها). وكل ما ينطوي عليها من مهام تقع في الغالب على عاتق المرأة. إلا أنها لا تقدّر حق قدرها ولا تُدرّج ضمن مخططات التوجهات التنموية، ومن هنا يكشف لنا التحليل الجندري على أن أدوار المرأة والرجل في المجتمع ما زالت تطمسها مظاهر عدم المساواة بين الجنسين في كثير من الأحيان مما يقضي بضرورة التأكيد على إدراج مقاربات النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي بهدف الاستفادة الكاملة من الخصائص والقدرات المميزة لكل فرد عن الآخر في المجتمع.

3.3 التحليل الجندري للعمل :

إن تحليل النوع الاجتماعي يعتبر من أهم الوسائل التي تتيح فرصة التخطيط الأنسب لتوزيع الفرص بين الجنسين، حيث اعتمد المهتمين بهذا المجال على عدد من المناهج لقياس العلاقات بين الجنسين ومتابعة مدى تقدّمها باتجاه المساواة بين الرجل والمرأة. تقوم على ثلاث مستويات: (بن رحو سهام، د.س، ص-ص 358-359)

- المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الصحة والتعليم والتغذية وسائر القدرات البشرية الأساسية.
 - تفيد المساواة بين الجنسين في الوصول للموارد بشكل أفضل، لما تمنحه من تساوي فرص توظيف الفرد لقدراته الأساسية والاستفادة منها في تحقيق عائدات والمشاركة في اتخاذ القرار.
 - يساهم بين الجنسين تعمل على التخفيف من حالات العنف والمنازعات.
- وعليه، يمكن القول أن انسب الأطر والمناهج التحليلية التي تعمل على مراعاة هذه المستويات الثلاثة هي التحليل الجندري. والذي سنتطرق إليه بشيء من التفصيل بعد التعرّيج على أدوار النوع الاجتماعي حتى تبسط علينا الفهم أكثر.

1.3.3 أدوار بالنوع الاجتماعي:

لقد صنف المهتمون والدارسون لقضايا النوع الاجتماعي الأدوار بين الجنسين حسب النوع الاجتماعي إلى :

أ - الدور الإنجابي والأسري:

يُختزل فيه دور المرأة على إنجاب الأطفال وتربيتهم والقيام بالأعمال المنزلية، يقابله دور الرجل المتعلّق بعملية الإخصاب وأداء الواجبات المنزلية كإعالة أفراد أسرته. في حين يشترك الجنسان في إدارة شؤون الأسرة كل من زاويته.

ب - الدور الإنتاجي:

أين نجد تماثلاً لدور المرأة بدور الرجل الإنتاجي من خلال أدائها لأعمال تحصل مقابلها على اجر نقدي أو نوعي.

ح - الدور المجتمعي:

يتجسد فيه دور المرأة من خلال قيامها بأنشطة اجتماعية ترتبط بدورها الإنجابي كالتوعية الصحية أو البيئية، أو الاشتراك في عمل اجتماعي يمارس في أوقات فراغها. لنجد شمولية هذا الدور لعدة جوانب بالنسبة للرجل كخلق وتقوية العلاقات الاجتماعية وتقديم خدمات أساسية مرتبطة بالمجتمع المحلي الواسع.

د - الدور السياسي:

كالانخراط في التنظيمات النسائية التي تعنى بقضايا المرأة وشؤونها، إلى جانب الممارسة السياسية كالتمثيل في المجالس المحلية والشعبية وكافة أشكال العمل السياسي بمختلف أنواعه.

2.3.3 أبعاد التحليل الجندري:

هناك بعدين أساسيين يتم اعتمادهما في التحليل الجندري هما:

أ - المساواة الجندرية:

يقصد بها التوزيع المتساوي للإمكانيات الاقتصادية والفرص والقدرة على التأثير والقوة لاجتماعية المتاحة للنساء والرجال بعيداً عن جنسهم البيولوجي سواء كانوا ذكورا أم إناثا.

ب - العدالة الجندرية :

هي العدالة في التعامل مع كل من الرجال والنساء بناء على الاحترام الكامل لاحتياجاتهم، ويتضمن ذلك تعاملات عادلة أو تعاملات مختلفة لكنها تعتمد على المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية وكذلك الفرص (ليلي الرفاعي، 2017، موقع الكتروني)

3.3.3 مناهج التحليل الجندري :

هناك منهجان يحاول كل منهما معالجة وطرح قضايا المرأة والتنمية للمساءلة. فنجد كل منهج يهتم بالإجابة عن مجموعة من التساؤلات كما يلي: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018، ص02)

أ - المنهج التمكيني:

يركز على مختلف الجوانب ذات العلاقة بميادين الحياة العامة كما يلي:

- الاجتماعية والثقافية: من انا؟ وكيف يراني المجتمع؟ ، الهوية، الدور الاجتماعي
- الاقتصادية: من لديه حق الوصول الى السيطرة؟ كيف؟ من الذي يستفيد؟ الوصول الى المواد، عمل لائق
- سياسي: من يمارس السلطة وكيف؟ العضوية، المواطنة، اتخاذ القرار، منصب قيادي، حق التصويت والترشح
- جسدي: من لديه القدرة على الوصول والسيطرة؟ من الذي يقرر؟ عدد الاطفال- الرعاية الصحية- الطعام، الصرف الصحي والمياه.

ب - المنهج التحليلي:

- ويسعى للإجابة على التساؤلات التالية:
- الأدوار: من يقوم بماذا؟
- الوقت: ما هو حجم الوقت المطلوب؟
- الموارد: من يصل وسيطر على الموارد؟
- الثقافة: كيف تؤثر الثقافة على ما سبق؟

4. استراتيجيات التنمية في ضوء المقاربات الجندرية

قبل الحديث عن آليات إدماج النوع الاجتماعي في التنمية وتبنيه كمقاربة لتحليل وصياغة الاستراتيجيات التنموية، لا بد علينا من التعرّيج أولاً لمفهوم التنمية.

إن مصطلح التنمية (Développement)، يعتبر مفهوماً اقتصادياً محضاً، قبل أن يكون مفهوماً سياسياً أو اجتماعياً أو فكرياً أو ثقافياً (جميل حمداوي، 2015، ص 08). دلالاته اللغوية تشير في مجملها إلى الزيادة والوفرة والتكثير والنماء، يقابلها اصطلاحاً "تحقيق أحسن الظروف الإنسانية للفرد داخل المجتمع".

تنطوي التنمية في أبلغ صورها على "إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون مادياً يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي و التكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنوياً يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم و ميولهم (البنك الدولي، 2005، ص 25). فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان و المكان تراهن على التغيير الإيجابي طبعاً، إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعاداً مفتوحة على ما هو لوجستيكي أو ما هو معنوي تقود ختاماً نحو تغيير السياسات والممارسات والمواقف. لكن تعريف التنمية يظل مرتبطاً دوماً بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلاً يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي، وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية. إنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، إنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهب الساسة مثلاً وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية و السياسية، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي (البنك الدولي، 2005، ص 06).

وهذا الاختلاف الذي يصمم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عملية استدماج مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل و منسجم، و أنه تكون ناجعة و فعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و الثقافية والبيئية... ذلك أن الاختصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصراً عن تقديم التعريف المحتمل للتنمية، ولهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي (سامية محمد فهمي، 1997، ص 16).

من هذا المنطلق يمكن أن نستنتج أن مفهوم التنمية هو الآخر من المفاهيم التي شهدت تطوراً تزامناً مع التغيير الاجتماعي وما زامنه من ضرورة ضبط المصطلحات وتطويرها بما يتماشى واحتياجات كل حقبة ما يؤدي بنا إلى التفرقة بين مفهومين للتنمية بين ما هو المفهوم الكلاسيكي و المفهوم المعاصر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 1: مقارنة بين المفهوم الكلاسيكي والمفهوم المعاصر للتنمية

مفهوم التنمية	
المفهوم المعاصر	المفهوم الكلاسيكي
يركز على المورد البشري كمحور للعملية للتنمية، ما يستوجب ضرورة حشد جميع الطاقات البشرية دون تمييز بين الرجال والنساء	يركز على قيمة ما يتحصل عليه الفرد من سلع وخدمات، أي نصيب الفرد مما ينتجه

المصدر: من إعداد الباحثين

1.4 مداخل النظرية النسوية في التنمية

يمكن التمييز بين ثلاث مداخل رئيسية عملت على تحليل المشاركة التنموية للمرأة وفقاً لمنظور النوع الاجتماعي كما يلي:

1.1.4 مدخل الدور الإنتاجي للمرأة:

وبرزت هذه المقاربة في السبعينات من القرن العشرين، حيث زعم رواد هذه المقاربة أن البرامج والمشاريع التنموية تتجاهل مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فإن غاية هذه المقاربة هو إشراك المرأة في العمليات التنموية، حيث عمدت إلى مجموعة من الاستراتيجيات منها: تعزيز قدرة النساء على إدارة شؤون الأسرة، وتحسين وتوسيع نطاق أدوار النساء الإنتاجية. وفي هذا الاتجاه تم ربط ما يسمى بقضايا "المساواة بين الجنسين" بمساعي التنمية، وأكدت المقاربة على الدور الإنتاجي للمرأة دون التناول عن وظائفها المنزلية كأم ومربية. ومن خلال هذه السمات التي برزت بها المرأة وانعقاد العديد من المؤتمرات التي تفعل من خلالها لدور المرأة في المسار التنموي. انتقل الاهتمام بدور المرأة عالمياً إلى الاهتمام بها عربياً من خلال عقد الجامعة العربية مؤتمراً إقليمياً في القاهرة سنة 1972 "المرأة العربية و التنمية الوطنية" (سامية محمد فهمي، 1997، ص 18).

ويمكن القول أن المشاريع المسطرة وفق مدخل المرأة في التنمية أخذت بالحسبان قمميش ساهمات المرأة التي لم تؤخذ بعين الاعتبار مما أدى إلى فشل العديد من جهود التنمية، فقد تم تطوير مشاريع "المرأة في التنمية" بهدف إشراك النساء في المساعدات والمبادرات التنموية بوصفهن مشاركات ومستفيدات (سامية فهمي، 1997، ص 18). وهذا ما أكدته المفكر جان جاكيت في عام 1990 إذ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في المساهمة بالتنمية لأخذها بخطوات مساعدة للترويج لتكامل النساء في التنمية.

2.1.4 مدخل العلاقة بين المرأة وعملية التنمية

ظهرت هذه المقاربة في النصف الثاني من السبعينات، وهي تركز على العلاقة بين المرأة وعملية التنمية. وترى هذه المقاربة أن المرأة مدججة مسبقاً في عملية التنمية، وتذهب إلى أن عملية التنمية تسير بصورة أفضل، وتزداد فاعليتها إذا قدرت مجهودات المرأة بدءاً بعملية تلبية الحاجات الأساسية مثل الأشغال البدوية والخدمة العامة و ما إلى ذلك (بحري دلال، 2014، ص 48)

3.1.4 مدخل الجند راو النوع الاجتماعي والتنمية

ظهرت هذه المقاربة خلال فترة الثمانينات، وبداية التسعينات في الغرب، وركزت على أمرين رئيسيين:

- ✓ توحيد الأدوار بين الجنسين، عن طريق فصل جنس الإنسان عن دوره في الحياة.
- ✓ فك ارتباط جنس الإنسان بدور معين في الحياة، وهو ما اصطلح على تعريفه بالجندر.

وتتلخص تلك النظرية المسماة بالنوع الاجتماعي (الجندر) في أن المجتمع هو الذي يقسم الأدوار بين الرجل والمرأة، ولا علاقة لتلك الأدوار بالتركيب البيولوجي الفطري لكل منهما. فالمرأة - وفقاً لمنظري الجندر - تربي الأبناء وترعى الأسرة، في حين يتحمل الرجل مسؤولية العمل والإنفاق والقوامة داخل الأسرة لأن المجتمع هو الذي قسم تلك الأدوار من خلال التربية الأسرية والثقافة المجتمعية. ومن ثم إذا أمكن - وفقاً لرواد تلك النظرية - تغيير نمط التربية الأسرية، والثقافة المجتمعية، فمن الممكن أن يتغير دور كل من الرجل والمرأة داخل الأسرة والمجتمع، ومن ثم يتغير مجتمعيًا (جزيل حلمي، 1996، ص 183)

بناءً على هذه المداخل يمكن تحديد أو تقسيم مناهج وسياسات التنمية في علاقتها بالنوع الاجتماعي إلى منهجين أساسيين هما:

الجدول 2: أوجه المقارنة بين منهج المرأة في التنمية ومنهج الجندر في التنمية

أوجه المقارنة	منهج المرأة في التنمية	منهج الجندر والتنمية
الهدف	إشراك المرأة في إشراك المرأة في عملية التنمية زيادة مشاركتها الايجابية نحو تحقيق الاستدامة	الوصول إلى تمكين المرأة عبر تطبيق مبدأ المساواة العادلة والإنصاف المتعلق بالنوع (نساء/رجال)
مجال الاهتمام	النساء	العلاقة بين النساء والرجال
معالجة المنهج للمشكلة	يعالج مشكلة تميش المرأة من التنمية	يعالج مشكلة التمييز بين الجنسين وتبعاتها من عدم إنصاف المشاركة التنموية للمرأة
مجال التخطيط الاستراتيجي	التخطيط لمشروعات تتوافق واهتمامات المرأة بما يرفع من إنتاجيتها وتحسين دخلها لما له من انعكاسات ايجابية على إدارة شؤون بيتها	التخطيط لمشروعات تراعي اهتمامات الجنسين لتضييق الفجوة بينهما. وبالتالي تحقيق احتياجاتهما على حد سواء العملية منها والإستراتيجية

المصدر: محمود البتاتوني وأمين مرعي، د.س، ص 05

2.4 تصورات الفكر الجندر في التنمية

سنحاول من خلال هذا العنصر أن نشير إلى أهم التصورات والمنطلقات الفكرية التي انطلقت منها عملية مأسسة النوع الاجتماعي في التنمية، مع تحديد الأهداف التي سعت إليها من خلال ما تبنته من تصوّرات.

1.2.4 تصورات الفكر الجندر في التنمية

تتمثل أهم التصوّرات التي تقوم عليها مقاربات النوع الاجتماعي في التنمية في:

أ- أن الدور الذي يقوم به أي من النوعين الرجل/ المرأة هو نتاج سلوك مكتسب، وعلي هذا السلوك تتحدد العلاقات والأدوار التي يقوم بها كل من الذكر والأنثى تنمويًا، ولا شك أن دور كل نوع يتأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية والجغرافية والاقتصادية والسياسية. ومن ثم يجب أن تتجه الاهتمامات ناحية كشف تلك العوامل المؤثرة ومعالجتها. (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2005، ص 21)

- ب- تنمية مهارة التحليل المؤسسي المرتكزة على مفهوم جندري من خلال تحليل الإستراتيجيات والتشريعات المعمول بها في المؤسسات وواقع المرأة فيها، مقارنة مع الرجل والفرص المتاحة لها ومشاركتها في القرارات المختلفة وربط كل ذلك بالتنمية.
- ج- بناء مؤشرات متعلقة بتلك القضايا التنموية، وربطها بالسياسات العامة وفهمها وتحليلها من منظور جندري، والتعرف على المعوقات التي تحد من تقدمها ووضع الرؤية المستقبلية لهذه القضايا وترجمتها إلى خطط عمل حساسة للنوع الاجتماعي. وتطبيق مقارنة النوع (الجندر) في السياسات التنموية، من شأنها كما يقول النسويون أن تحقق عدة نتائج
- د - الحد من اللامساواة بين الجنسين عن طريق إشراك المعنيين في برامج التنمية، رجالاً ونساءً، وفي جميع مراحلها، وخصوصاً في اقتسام الموارد والمنافع.
- هـ - يتحول مفهوم النوع تدريجياً من أداة للتحليل إلى أداة معيارية، يعني عن طريقها يمكن قياس مدى نجاعة المشاريع التنموية وأهدافها؟ أي مراقبة مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في تقاسم المنافع التنموية.
- وقد ترجمت تالياً هذه التوجهات التنموية النسوية، في صورة وثائق دولية ملزمة، ومنها:
- ✓ ما نصت عليه وثيقة بكين: "أن مشاركة المرأة الكاملة في تصميم ورصد سياسات وبرامج إنمائية، تأخذ في الاعتبار المنظور الجندري، يكون من شأنها تعزيز تمكين المرأة".
- ✓ ما أكد عليه المبدأ الرابع من برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان على أن: "تعزيز مساواة الجندر والإنصاف، وتمكين المرأة، والقضاء على العنف ضد المرأة، وكفالة قدرة المرأة على السيطرة على خصوبتها، أمور تمثل حجر الزاوية في البرامج المتصلة بالسكان والتنمية". (احمد جمعة، 2014، ص 362)

2.2.4 أهداف الفكر الجندري في التنمية

- سعى رواد هذه المقاربة ناحية إدراك وتفسير الأسباب التي تكمن وراء إسناد الأدوار الثانوية والمتدنية للمرأة، في حين أن كل من المرأة والرجل يساهمان في مشاريع وبرامج التنمية (محمود البتاتوني وأمين مرعي، د.س، ص 05) ويجادل النسويون هنا بأن التنمية الذكورية، تنظر إلى كل الأعمال التي لا تدر الأرباح والأموال كأعمال غير منتجة (متدنية وهو ما يعد جزءاً أساسياً من النموذج التنموي الذكوري الذي روجته الرأسمالية.
- وانطلاقاً من رؤيتها ومفاهيمها لمضامين ما تطلق عليه البطيركية الرأسمالية ومعاملتها للنساء كموارد قابلة للاستغلال ومستغلة فعلاً، هدفت هذه المقاربة إلى : (سميرة الجبوري، 2009، ص 05)
- أ - الإقرار بدور المرأة المساوي للرجل في التنمية.
- ب - حتمية أن تكون الاستفادة للطرفين دون تمييز بينهما.
- ج - تدشين ممارسات خالية من نماذج الهيمنة المنحازة ذكورياً.
- د - طرح تصورات جديدة للتعاطي مع التنمية في علاقتها بالنوع الاجتماعي (الجندر)، تكون من شأنها تجاوز القصور الذي قد يعتري التنمية في طبعها الذكورية.

3.4 تقييم إسهامات النظرية النسوية في التنمية

1.3.4 إيجابيات تبني الفكر الجندري في التنمية

ساهمت النظرية النسوية في:

- أ - التأكيد على أن ضعف مشاركة المرأة في التنمية لا يرتبط بعجزها عن الفعل التنموي بقدر ما هو مرتبط بمشكلة توزيع الأدوار نمطياً وفق السياق السوسيو ثقافي للمجتمع وحسب الجنس ذكر أو أنثى.
- ب - ترسيخ أهمية أخذ الجندر بعين الاعتبار في سياقات التنمية بعد التأكيد على أهميته في إنصاف المرأة وتوفير الاستفادة القصوى من إمكانياتها كمورد بشري.
- ج - استحداث أدوات عملية جديدة لصياغة استراتيجيات تنموية مبنية على إعادة التوزيع الجندري حتى يكون هناك تكافؤ في الفرص بين الجنسين

د - طرح تصوّرات جديدة لتفسير و معالجة ثنائية المرأة والتنمية

2.3.4 سلبات تبني الفكر الجندري في التنمية

رغم ما قدّمته النظرية النسوية للتنمية من إسهامات إلا أنها لم تتمكن من تقديم قواعد وأسس سليمة وكفيلة باعتماد المقاربات الجندرية في التنمية، حيث يعاب عليها:

- أ - عجزها عن فهم الحقائق الجندرية وما تشير إليه وتسعى لتجسيده من مقاربات تشاركية تطلّع بذات الهدف
- ب - تقوقع النظريات النسوية حول مفاهيم ضيقة عن الجندر، حالت دون الانفتاح على التجارب المختلفة للأنشطة التشاركية في التنمية.
- ج - الرفع من المسؤولية الملقاة على عاتق للمرأة وزيادة أعبائها، فنجاح النظرية النسوية في إدماج المرأة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ضاعف من أدوارها داخل المنزل وخارجه مما يشكل عليها ضغطاً يخلق صعوبة في التوفيق بين أدوارها.
- د - فتح مجال نحو عمالة النساء بعد إشراك المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في جميع الميادين خاصة اللواتي ينتمين إلى عائلات فقيرة.

3.3.4 التحديات التي واجهها الفكر الجندري في التنمية

هناك عدة عوامل كان لها دور بالغ في إعاقة اجتهادات النظرية النسوية نحو مؤسسة النوع الاجتماعي في التنمية لصياغة

توجهات تنموية تقوم على مبدأ إدماج الجندر في التنمية أهمها:

- أ - تميل الأطر العملية إلى معاملة الرجال والنساء وكأنهم يشكلون مجموعات يمكن تحديدها فوراً بالاستناد إلى عامل الجنس وحده وكما لو أن للنساء مصالح مختلفة ومطالب تتنافس مع الرجال . مما يعزل الرجال والنساء عن نسيج العلاقات الاجتماعية الهامة لرعاتهم .
- ب - قد يخفي التركيز على النساء أشكالاً أخرى من الأبعاد والاختلافات ضمن فئة " المرأة " كما تنشط النساء أيضاً في علاقات قائمة على الهيمنة والحرمان ولسن بالضرورة مستعدات لمشاطرة السلطة أو النفوذ أكثر من الرجال .

ج - تشير العلاقات الجندرية إجمالاً إلى البعد القائم على العلاقة الجنسية بين الذكر والأنثى فعلية كانت أو محتملة . ويتم تجاهل غيرها من أنواع العلاقات بين الذكر والأنثى كما الأبعاد الجندرية في العلاقات بين أبناء الجنس الواحد (بحري دلال، 2014، ص79) 5 . خاتمة:

ساهمت النظرية النسوية إلى حد بعيد في استحداث رؤية جديدة لمشاركة المرأة في الحياة العامة عبر إدراجها للفكر الجندري في سياق التسطير للبرامج والخطط التنموية. وما له من أثر تجسد في تغيير اجتماعي وثقافي وقيمي داخل المجتمعات لصالح العنصر النسوي بالدرجة الأولى ثم المجتمع ككل. فالتطلع لمنطلقات الفكر الجندري يلاحظ أن النظريات النسوية على اختلاف اتجاهاتها، تشترك في هدف ظاهري هو تحرير المرأة وتحسين وضعها، فيما تتعدى أهداف تلك الحركات مجرد إعطاء ومنح المرأة فرصاً متساوية مع الرجل، في المكانة والوظائف إلى تغيير هيكل المجتمع بأسره.

وعلى الرغم من المكتسبات التي حققتها المرأة من إدراجها ضمن أجندة التنمية، إلا أنها دفعت مقابلها ضريبة باهضة. إذ أن مشاركتها للرجل في العمل وإقحامها في كافة الميادين لم يؤد إلى رفاه المرأة أو المجتمع فحسب، بل زاد أعباء المرأة، فبالإضافة لأعبائها الأساسية المنزلية والأسرية التي لا يمكنها تجاهلها، زادت الأعباء عليها، وأصبحت المرأة مطالبة بالخروج للمتلز للعمل، وتوفير لقمة العيش ما زاد من معاناتها.

وبناءً عليه، يمكن القول أنه لتبني الفكر الجندري في التنمية لا بد من :

1.5 الضبط المفاهيمي لمختلف المصطلحات التنموية مثل: النوع الاجتماعي، التمكين، المشاركة، وغيرها من المصطلحات ذات صلة بالتنمية كونها زبقيّة المفهوم ما خلق إشكالية استيعابها وبالتالي صعوبة توظيفها واستغلالها في صياغة مختلف الاستراتيجيات التنموية.

2.5 ضرورة تطوير مناهج أكثر ملائمة للبحث في قضايا المرأة ومشاركتها التنموية بما يتوافق والمفاهيم المستحدثة في التنمية حتى تأتي ثمارها على أكمل وجه.

3.5 محاولة استيعاب الظروف المحيطة بالمرأة وما يمكنه أن يؤثر على مساهمتها الفعالة في المجتمع المحلي، مما يسمح بصياغة شروط عملية أكثر ملائمة لممارسة كافة أدوارها.

4.5 الحرص على التأكد من تمكن وصول النساء إلى استخدام وسائل التعبير المناسب كي تعبر عن حاجتهن واهتماماتهن وقلقهن وأخذها بعين الاعتبار في صياغة الاستراتيجيات التنموية .

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

1. أحمد جمعة، "القضاء على كافة أشكال العنف و التمييز ضد المرأة"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
2. اممر يحياوي: "المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري"، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي زو، 2010
3. البنك الدولي: " إدماج النوع الاجتماعي في التنمية"، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات
4. والنشر، بيروت لبنان، 2005.
5. البنك الدولي: " النوع لاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، دار الساقى، بيروت لبنان، 2005.

6. السيد حنفي عوض: "الحركات الرادكالية النسائية وتحديات سوق العمل"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013.
7. بن رحو سهام، "المساواة الجندرية لتحقيق التنمية المستدامة"، مقاربات بديلة، د.ط، د.س.
8. جزىل حلمي: النساء نصف العالم نصف الحكم، ط1، منشورات عوىدات، لبنان، 1998.
9. جميل حمداوي: "المقاربة الثقافية أساس التنمية الجيدة"، ط1، الألوكة، 2015.
10. محمود البنانوني، أمين مرعى: "مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به" محاضرات لطلبة علم الاقتصاد، جامعة عين شمس، د.س.
11. سامية محمد فهمي: "المرأة في التنمية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
12. علياء شكري وآخرون: "علم اجتماع المرأة"، مكتب زهراء الشرق، القاهرة.
13. خليل معن العمر: "علم اجتماع الجندر"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

• الرسائل والمذكرات:

14. عدمان رقية: "المرأة المقاتلة وتحديات النسق الاجتماعي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، 2007/2008.

• المقالات:

15. بحري دلال: "النظرية النسوية في التنمية"، مجلة الفكر، العدد الحادي عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
16. ليلى عبد الوهاب، "موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة"، مجلة الوحدة، السنة الأولى، العدد9، المجلس القومي للثقافة العربية، شركة تيب للطبع والنشر والترجمة والإعلان، 1985.
17. رانيا كمال: "اتجاهات فكرية في النظرية النسوية"، الحوار المتمدن، العدد 6506، 4-3-2020.
18. سميرة الجبوري: "المرأة والتنمية: حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات"، الحوار المتمدن، العدد 3859-2012/09/23.

19. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الحركات النسائية في العالم العربي"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
20. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة من خلال عدسة المساواة بين الجنسين"، ج2، ورشة عمل إقليمية لهيئة الأمم المتحدة، الاسكندرية، 16-17 أكتوبر 2018.

• المداخلات:

21. المكتب الإقليمي للدول العربية: "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005.

• مواقع الانترنت:

22. ليلي الرفاعي، "مفاهيم جندرية.. من ملكية الجسد الى تطبيع الشذوذ"، صفحة إلكترونية لقناة الجزيرة الإخبارية، 21-2017-6

<https://www.aljazeera.net/midan/intellect/sociology/2017/6/21/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D8%AF-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9> تاريخ الزيارة: 15-08-2021 /

15.35

23. رشيد لببض: "النوع الاجتماعي: مفهومه، نظرياته، وتمثلاته"، الحوار المتمدن-العدد: 4205 - 4/9/2013-08:03
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376387> تاريخ التصفح: 15-08-2021 / 09.25